مركز ايجبشن انتربرايز للسياسات والدراسات الاستراتيجية
Egyptian Enterprise Center for Policies and Strategic Studies

تراجع النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الأفريقي

ودلالات انسحاب مالي وبوركينا فاسو من G5

اعداد :

هدير أحمد حسانين

باحثة بوحدة بمجموعة عمل
الدراسات الافريقية بالمركز

مراجعة

نهاد محمود أحمد

باحثة متخصصة

في الشئون الأفريقية

عضو مجموعة عمل

الدراسات الأفريقية بالمركز

حقوق الطبع والنشر محفوظة
لمركز ايجبيشن انتربرايز للسياسات
والدراسات

نبذة تعريفية بمركز ايجيبشن إنتربرايز :

مؤسسة بحثية مستقلة تعد الأبحاث والدراسات السياسية والاقتصادية والمجتمعية, وتساهم في صناعة الوعي وتعزيزه, وبثه من خلال تكنولوجيا الاتصال, وإثراء التفكير المبني علي منهج علمي سليم, بعيدا عن أية خلفيات أيدولوجية أو اتجاهات سياسية أو انتماءات حزبية, وراغبة في تقديم نوع جديد من الخدمات المعلوماتية التي تساعد متخذي القرار بهدف تقديم تحليل وافي ومفصل وذلك من خلال دراسة الوضع السياسي والاقتصادي علي الصعيدين المحلي والدولي فيما تسميه بـ (الصورة المتكاملة) وذلك عبر كيان بحثي متكامل ومستقل ووطني.

يضم المركز الأمانة العامة, وهي المسؤولة عن إدارة المركز وتنفيذ خططه وبرامجه, بالإضافة إلى الهيئة الاستشارية, والتي تضم مجموعة من الخبراء والأكاديميين في مختلف المجالات.

ويتميز المركز بفريق عمل شبابي يسعى إلى تقديم رؤى شبابية معاصرة, مع الاستعانة بخبرات من الخبراء والأكاديميين.

مقدمة:

يبدو أن الطابع الصراعي هو الغالب علي المشهد الإقليمي في منطقة الساحل؛ التي تشهد تحولات جوهرية خلال الآونة الأخيرة، في ظل صعود نخبة عسكرية جديدة كان لها دور في بروز تحالفات جديدة داخل المنطقة؛ هذه النخبة التي قد تشكلت عقب موجة من الانقلابات التي شهدتها الدول الأفريقية. فقد شهدت المنطقة تغييرات سياسية جذرية نتج عنها الإطاحة ببعض الأنظمة الراسخة الموالية لفرنسا، والدفع نحو إعادة تشكيل وصياغة بعض التحالفات الإقليمية والدولية في الإقليم. بالأخص في ظل انخراط روسيا في المنطقة باعتبارها حليفًا وذلك على خلفية ترحيب أفريقي على حساب فرنسا الحليف التقليدي لدول الساحل وغرب أفريقيا؛ وذلك في ظل تراجع للنفوذ الفرنسي في المنطقة. في إطار التحولات الجوهرية في المعادلة الأمنية الإقليمية عقب إعلان كل من بوركينا فاسو والنيجر في ٢ ديسمبر الماضي انسحابهما من مجموعة دول الساحل الخمس (G5) لينضما إلى مالي التي انسحبت في مايو ٢٠٢٢. لذلك وجب إثارة تساؤل هام ألا وهو: ما هي جدوى هذا التحالف الجديد وما هو مستقبله في ضوء حجم التفاعلات المعقدة في الساحل وانعكاسات ذلك على أمن المنطقة واستقرارها؟

تأسيسًا على ما تقدم سيناقش هذا التقرير خمسة محاور رئيسية: يتناول المحور الأول محددات الأوضاع الداخلية في إقليم الساحل، في حين يتمثل المحور الثاني في تراجع النفوذ الغربي في الساحل الأفريقي، بينما يتطرق المحور الرابع إلى تزايد النفوذ الروسي في غرب أفريقيا، في حين يستكشف المحور الرابع استراتيجية الصين تجاه منطقة الساحل الأفريقي، أما المحور الأخير يتناول دلالات انسحاب بوركينا فاسو والنيجر من مجموعة دول الساحل.

اولًا: محددات الأوضاع الداخلية في إقليم الساحل:

تواجه منطقة الساحل مجموعة من التحديات المعقدة والمتعددة، منها الموروثات الاستعمارية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية؛ حيث يسود مناخ من عدم الاستقرار الاقتصادي المستمر، وارتفاع معدلات الفقر؛ فإن المنطقة تُعد من أكثر مناطق افريقيا تأثرًا بالفقر؛ حيث أن ٨٠% من سكانها يعيشون على أقل من دولارين يوميا. هذا بالإضافة إلى تغير المناخ ومعاناة منطقة الساحل من الجفاف والتصحر، فهي منطقة شبه قاحلة شاسعة يَحُدها من الشمال الصحراء الكبرى والغابات الاستوائية والسافانا في الجنوب، وتتميز بالطقس القاسي والجفاف الدوري[١]، ويزداد تأثير هذا الوضع نتيجة اعتماد المجتمعات في جميع أنحاء منطقة الساحل على الزراعة والرعي، وبالتالي فإن تغير المناخ سوف يؤدي إلى تفاقم أزمة ندرة الغذاء والتنافس على الموارد، مما يعرض الملايين لخطر انعدام الأمن الغذائي. ومن خلال النظر إلى العنصر البشرى يتضح ارتفاع مؤشرات النمو السكاني في مقابل تدهور العملية التعليمية، فمن المتوقع أن يرتفع تعداد سكان المنطقة إلى ٢٤٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٥٠[٢]، كما تجدر الإشارة إلي أن هذه النسبة تُمثل زيادة سريعة من الممكن أن تعوق الجهود التعليمية وتضغط على الخدمات العامة المحدودة؛ كما أنها تؤثر على إرتفاع نسبة البطالة بين الشباب الأمر الذي بدروه يُعزز من زيادة معدلات الجريمة، هذا بالإضافة إلى ارتفاع عدد المدارس المغلقة في منطقة الساحل، فقد زاد عدد المدارس المغلقة نحو ما يقرب من ستة أضعاف بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٣، فقد زاد من

١ **International Monetary fund**, The Sahel, Central African Republic Face Complex Challenges to Sustainable Development, 2023, Available at:https://www.imf.org/en/News/Articles/2023/11/16/cf-the-sahel-car-face-complex-challenges-to-sustainable-development

٢ Ernest Harsch,**The new face of the Sahel**, United Nations, Available at :https://www.un-.org/africarenewal/magazine/august-november-2017/new-face-sahel

١٧٠٠ إلى ٩٠٠٠؛ و تُعد بوركينا فاسو من أكثر دول المنطقة تضررًا؛ فهي تمثل نصف حالات إغلاق المدارس المسجلة في وسط وغرب أفريقيا مع إغلاق أكثر من ٦١٠٠ مدرسة خلال عام ٢٠٢٣ [٣]. يُضاف إلى ذلك هشاشة النظم السياسية في ظل تزايد الهجمات الإرهابية، فقد شهدت المنطقة خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠٢٣ (١٨١٤) حادثة هجمات إرهابية، أسفرت عن مقتل(٤٥٩٣) شخصًا[٤]، كما قد ترتب عن هذه العمليات الإرهابية نزوح ما يقدر بنحو ٣,٧ مليون شخص داخليًا، ولجوء أكثر من نصف مليون لاجئ إلى الدول المجاورة؛ الأمر الذي يترتب عليه تأثير سلبي على الدول المجاورة مثل موريتانيا وتشاد وكوت ديفوار وغانا[٥]. هذا بالإضافة إلى أن المنطقة تُمثل ٤٣% من الوفيات الناجمة عن الإرهاب في العالم، وتعد دولتي مالي وبوركينا فاسو من أكثر دول المنطقة تأثرًا بالوفيات المترتبة عن الإرهاب في العالم[٦]. الأمر الذي دفع إلى وصف هذا الوضع بأنه « عاصفة كاملة » حيث يُعزز الفقر وانعدام الأمن بعضهما البعض.

يُضاف إلى ذلك أن عدم الاستقرار في منطقة الساحل له آثار بعيدة المدى على الأطراف الخارجية، حيث تُعد المنطقة حليفًا استراتيجيًا هامًا بالنسبة لأوروبا وشمال إفريقيا؛ يمكن إسناد ذلك بشكل أساسي إلى طرق الهجرة التي تمر عبر دول مثل النيجر وليبيا، وفي ضوء هذا فإن المخاطر الأمنية في منطقة الساحل قادرة على خلق تأثير الدومينو، مما يؤثر على مصداقية الجهات الفاعلة الدولية ونفوذها في أفريقيا.

وعليه، فإن تواجد جهات فاعلة متعددة، بما في ذلك الحكومات والجماعات المسلحة والمنظمات الدولية، يزيد المشهد الأمني في المنطقة تعقيدًا، وذلك على الرغم من أن عدم الأستقرار في المنطقة ليس بالأمر الجديد فهو ظاهرة متكررة في منطقة الساحل وغرب أفريقيا، إلا أن أحداث العنف أصبحت أكثر شدة في الآونة الأخيرة، بالإضافة إلى أن الديناميكيات الأساسية قد وصلت إلى مرحلة أكثر تعقيدًا، وبالتأكيد تؤثر هذه الاوضاع بالسلب على سبل التعاون الإقليمي والتجارة وحرية الحركة.

تتواجد في منطقة الساحل العديد من الجهات الأمنية فوق الوطنية، حيث تتواجد بها المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة (UN)، والاتحاد الأفريقي (AU)، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)[٧]، ومجموعة الساحل الخمس، هذا بالإضافة إلى الهيئات الإقليمية وهي: ليبتاكو-غورما؛ تُوجب الإشارة إلى أن هذا التحالف (الميثاق)، الذي تم توقيعه في ١٦ سبتمبر عام ٢٠٢٣ بين كلًا من» مالي والنيجر وبوركينا فاسو» يُمثل خطوة في التحول من التحالفات الموالية للغرب لخلق وإنشاء

---

٣ **relief web**, Education Under Attack in West and Central Africa - ٢٠٢٣ Update, ٢٠٢٣,Available at:https://reliefweb.int/report/burkina-faso/education-under-attack-west-and-central-africa-٢٠٢٣-update

٤ **United Nations**, West Africa, Sahel Requires Tangible, Long-Term Support to Eliminate Terrorism, Address Humanitarian Crisis, Special Representative Tells Security Council, ٢٠٢٣, Available at :https://press.un.org/en/٢٠٢٣/sc١٥٣٦٥.doc.htm

٥ **UNHCR**, SAHEL REFUGEE Crisis,2023 Available at https://www.unrefugees.org/emergencies/sahel-crisis/

٦ Ambassador Mark A. Green, **The Sahel Now Accounts for 43% of Global Terrorism Deaths,** Wilson Center, 2023,Available at :https://www.wilsoncenter.org/blog-post/sahel-now-accounts-43-global-terrorism-deaths

٧ تم تأسيس هذه المجموعة عام ١٩٧٥ وهي هادفه إلى تعزيز التنمية الاقتصادية بين اعضائها ال ١٥، مقر هذه المجموعة يوجد في العاصمة النيجيرية «ابوجا»، كما تتدخل «الايكواس» منذ انشائها في عدد من الصراعات التي شهدتها القارة الأفريقية، فهي تهدف إلى إزالة الحواجز الاقتصادية والسياسية أمام التجارة بين أعضائه؛ وذلك بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي وتعزيز التبادل التجاري بين دول المنطقة، أيضًا تحقيق اندماج في مجال الصناعة والنقل والاتصال والطاقة والزراعة والمصادر الطبيعية، إلا أن فرنسا تسيطر بشكل كامل على المجموعة، حيث أنه في إطار تصاعد الأوضاع في النيجر لوحت الايكواس بإرسال قوات عسكرية في حال فشل الجهود الدبلوماسية، إلا أن أعضائها لا يساندون هذا القرار، وبناء على ما سبق تستخدم فرنسا المجموعة كأداة للضغط على الدول، الأمر الذي ساهم في تراجع نفوذ فرنسا ودلالة هذا انسحاب فرنسا من مالي وبوركينا فاسو.

تحالف أفريقي يعتمد على إمكانيات الدول الأفريقية لمكافحة الإرهاب ولأول مرة من دون تدخل أجنبي[٨]؛ الأمر الذي يعكس التوجه الجديد للقادة العسكريين الجُدد في ضوء رفضهم للانصياع للغرب وفرنسا[٩]؛ تجدر الإشارة إلى وجود هيئات إقليمية أخرى منها تجمع دول الساحل والصحراء، ومجلس مكافحة الجفاف في الساحل، كما تساهم الجهات الفاعلة الأجنبية مثل فرنسا والاتحاد الأوروبي أو العمليات الجماعية وفرق العمل مثل برخان وتاكوبا في المشهد الأمني المتغير، وبالتأكيد فإن التعايش بين هذه الجهات الفاعلة يُساهم في خلق بيئة معقدة تتطلب زيادة التنسيق فيما بينهم، وفي هذا الإطار تم إطلاق العديد من المبادرات الدولية للوصول إلى الاستقرار، بعض هذه المبادرات تركز على البُعد العسكري لمكافحة الإرهاب، بينما يُولي البعض الآخر الاهتمام إلى العلاقة بين الأمن والتنمية، إلا أن غياب المؤسسات المسئولة يؤدي إلى تأزم العلاقة بين الأمن والتنمية والواقع أن تطبيق نهج متكامل لتعزيز إمكانات الحكم لا يحظى بالدعم المستمر سواء من خلال توفير الموارد اللازمة أو من جانب الالتزام السياسي[١٠].

ثانيًا: تراجع النفوذ الغربي في الساحل الأفريقي:

يُلاحظ من تتبع التدخل الخارجي في منطقة الساحل الأفريقي تراجع النفوذ الغربي داخل المنطقة في مقابل توسع النفوذ الروسي والصيني داخل المنطقة ذاتها، يقترن هذا الأمر بمتغيرات محددة إقليمية ودولية، والتي يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

١-دلالات التواجد الفرنسي في إقليم الساحل:

تمتلك فرنسا روابط تاريخية قوية مع مستعمراتها الأفريقية السابقة؛ بالأخص منطقة الساحل في إفريقيا، فهي منطقه تزخر بالموارد الطبيعية منها النفط والذهب والملح والماس والنحاس و اليورانيوم والنفط، على سبيل المثال تمتلك النيجر ٩٩٣ مليون برميل من النفط و١٧٥ مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، في حين يصل احتياطي النفط في تشاد إلي ١,٥ مليار برميل من النفط، هذا بالإضافة إلى الاكتشافات الضخمة التي أعلنت عنها كلًا من موريتانيا والسنغال في أكتوبر عام ٢٠١٩، فهي تصل إلى ٥٠ تريليون قدم مكعب في حقل «أحميم» بمياههما الإقليمية، يُضاف إلى ذلك حقل «باند» الموريتاني الذي يوجد داخله نحو ١,٢ تريليون قدم مكعبة من الغاز؛ بالإضافة إلى ذلك تمتلك المنطقة احتياطيات مهمة من اليورانيوم، حيث تحوي النيجر قرابة ٧% من إجمالي الاحتياطي العالمي من اليورانيوم، فهي رابع منتج لهذه المادة في العالم، أيضا تمتلك كل من تشاد ومالي احتياطات من هذا المعدن ولكنها أقل من النيجر، يوجد في تشاد ٢,٤ ألف طن؛ في حين ان مالي تحوي ٩ آلاف طن، كما تمتلك دول الساحل احتياطيات مهمة من الذهب تُقدر بـ١٠٢٠ طن متر من المعدن"[١١]. بالإضافة إلى مصائد الأسماك وغيرها من الموارد، حيث أنه خلال فترة التنافس على أفريقيا وتقسيم القارة في القرن ال١٩ كانت فرنسا واحدة من أبرز المستعمرين إلى جانب بريطانيا وإيطاليا وألمانيا وإسبانيا، ومع ذلك تعود جذور التواجد الفرنسي في منطقة الساحل قبل فتره طويلة؛ فهو لا يعود إلى فترة الاستعمار فقط، حيث أن التواجد

٨ **TRTعربي**، تحالف دفاعي إفريقي.. هل يطوي ميثاق ليبتاكو-غورما صفحة فرنسا؟, ٢٠٢٣, Available at :https://n9.cl/0wmzp

٩ **France 24**, توقيع اتفاق للدفاع المشترك بين قادة مالي والنيجر وبوركينا فاسو, 2023, Available at:https://f24.my/9nH9.W

١٠ Imane Lahrich, **Digest: Navigating the Changing Security Landscape in the Sahel**, policy Center for the New South, 2023, Available at :https://www.policycenter.ma/publications/digest-navigating-changing-security-landscape-sahel

١١ **TRTعربي**، جنة المعادن وموارد الطاقة... كيف نهبت الدول العظمى ثروات الساحل؟، ٢٠٢٣، الرابط التالي : https://n9.cl/yf2gu

كان رسميًا من خلال الاستعمار، لكن من الناحية الفعلية يعود الوجود الفرنسي إلي أوائل القرن١٧ كانت الشركات الفرنسية متواجدة في المنطقة تتاجر بالذهب وصمغ الصمت والعبيد، الأمر الذي يُدلل على الوجود الفرنسي فهي قد شاركت لفترة طويلة وتدخلت في الشؤون الأفريقية قبل الاستيلاء عليها رسميًا[١٢].

ونظرًا لكون منطقة الساحل تُمثل قيمة استراتيجية كبرى لكونها تزخر بالثروات المعدنية والموارد الطبيعية، فقد تزايد التنافس الدولي للاستيلاء على موارد هذه المنطقة وذلك بدافع أساسي وهو زيادة النفوذ السياسي والثقافي للمستعمر في المنطقة ولقمع المقاومة وضمان السيطرة على موارد تلك المستعمرات، حيث قامت بإنشائها في جميع انحاء القارة وبالأخص في منطقة الساحل تحت دافع ما يسمى بعبء الرجل الأبيض، فقد كان ينظر الفرنسيون إلى الشعوب الأفريقية على اعتبارها عرق أدنى مرتبة. [١٣]

كما قد ظلت هذه المستعمرات تحت سيطرة فرنسا خلال الحربين العالمية الأولى والثانية، لكن الأمر أختلف بعد الحرب العالمية الثانية فقد طالبت الدول الأفريقية في منطقة الساحل بالحصول على الاستقلال من فرنسا، الأمر الذي تحقق منذ عام ١٩٦٠ فقد حصلت تلك الدول على استقلالها،[١٤]إلا أن هذا لا يعني انتهاء نفوذ الفرنسي فقد استمر التواجد الفرنسي في القارة، تتضح ملامح هذا في تدخلها المستمر في السياسة والحركات الاجتماعية لدول الساحل وعلى سبيل المثال من خلال السماح للقادة السياسيين الموالين لفرنسا باستغلال موارد الدولة لضمان ولائهم لفرنسا، كما كان لها دور في دعم العديد من الانقلابات والصراعات على السلطة، وذلك بهدف دعم مصالحها في المنطقة، فهي سعت إلى استيعاب القادة الموالين لها في إطار استراتيجيتها لحماية نفوذها السياسي ومصالحها الاقتصادية، من هؤلاء القادة الرئيس النيجيري السابق «محمد بازوم» فقد تم وضعة تحت الإقامة الجبرية وذلك بعد الانقلاب العسكري الذي شهدته النيجر في ٢٦ يوليو عام ٢٠٢٣؛ من أهم الأدوات التي كانت تستخدمها فرنسا وما زالت لدعم نفوذها هي المساعدات الخارجية، هذا بالإضافة إلى تعيين قادة موالين لفرنسا والمشاركة في التدخلات العسكرية بهدف تغيير المشهد السياسي.

٢-تراجع النفوذ الفرنسي داخل الساحل الأفريقي:

تتنوع الأدوات التي تستخدمها فرنسا للتدخل في منطقة الساحل ما بين استخدامها لمواردها العسكرية أو إمدادات ومساعدات اقتصاديه، فقد حصلت مالي منذ عام ٢٠١٣ علي أكثر من ١٠٠ مليون يورو من المساعدات التنموية الرسمية الفرنسية،[١٥]أيضا تستخدم الأدوات الدبلوماسية لزيادة تدخلها وتغلغلها في الدول الناطقة بالفرنسية في منطقه الساحل، وبالرغم من توسع النفوذ الفرنسي خلال فترة الاستعمار الفرنسي لدول المنطقة، إلا أنها تواجه تراجع في نفوذها وأسباب هذا التراجع معقدة وطويلة، وذلك على الرغم من أن فرنسا تحاول دعم حلفائها إلا أن منطقة الساحل تُعاني من انتشار الفساد وغياب الديمقراطية وانتهاكات حقوق الإنسان؛ بالإضافة

---

١٢ نجمي رجب ضياف، **أثار الاستعمار الأوروبي على افريقيا**، مجلة التربوي، ع٧، ٢٠١٥،ص٣٨٤: ٣٨٧.

١٣ **الجزيرة**، النفوذ الفرنسي بأفريقيا.. من مركز تجاري إلى مستعمرات منهوبة، ٢٠٢٣، الرابط التالي :.http://tinyurl.com/25zrynfr

١٤ بن شيحة أشواق، خطاري عائشة، **التوسع الاستعماري الفرنسي و البريطاني في غرب افريقيا خلال القرن التاسع عشر**، (رسالة ماجستير: مقدمة إلى كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الأفريقية أحمد دراية) ص ٤٥: ٥٠

١٥ **France Diplomacy**, Mali - Q&A (22 November 22), https://www.diplomatie.gouv.fr/en/country-files/mali/news/article/mali-q-a-22-nov-22

إلى قضايا شرعية الحكومة،[١٦] حيث واجهت انقلابات عسكرية متكررة في دول مثل تشاد ومالي وموريتانيا وبوركينا فاسو والنيجر ونيجيريا، كما قد تم توجيه اتهامات لفرنسا بدعمها للإرهابيين في منطقه الساحل؛ بالأخص مع تزايد نفوذ الفصائل الإرهابية لتحقيق مصالح وأهداف خاصة في المنطقة وزيادة انعدام الأمن والاستقرار في المنطقة، فقد تدخلت فرنسا بالتنسيق مع مجموعه الساحل الخمس والشركاء الدوليين لمكافحة هذه الجماعات، إلا أن هذه القوات ظلت ضعيفة ولم تتمكن من تحقيق هدفها الأساسي،[١٧] وكان من المتوقع أن يؤدي الوجود الفرنسي في المنطقة إلى التقليل من الجماعات المسلحة وعملياتها ومحاصرتها لكن هذا لم يتحقق؛ فقد تكثفت الهجمات الإرهابية بنسبة خمسة أضعاف منذ عام ٢٠١٦ في النيجر ومالي وبوركينا فاسو، كما انه في عام ٢٠١٩ تم قتل أكثر من ٤٠٠٠ شخص في إحدى الهجمات، و في عام ٢٠١٦ هاجمت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين معسكرين للجيش في وسط مالي أسفر هذا الهجوم عن مقتل ٤٠ شخص، وفي ٢٢ مارس ٢٠١٩ تسببت عمليات بوكو حرام في مقتل ٢٣ جندي في تشاد، ولمواجهه هذه الأعمال أعلنت مجموعة دول الساحل الخمس عن تعزيز قواتها من ٤٥٠٠ الى ٥١٠٠ وذلك عام ٢٠٢٠.[١٨]

٣- دور مجموعة دول الساحل الخمس: بدأت عمليات مجموعة دول الساحل الخمس في عام ٢٠١٧، إلا انها تكبدت خسائر فاضحه في مواجهتها للمنظمات الإرهابية في المنطقة وذلك على الرغم التدريب المكثف الذي تلقته هذه المجموعة من فرنسا والولايات المتحدة، فهي لم تتمكن من السيطرة على الجهاديين والحد من عملياتهم وتغلغلهم في المنطقة.

وعليه، فقد باءت محاولات فرنسا واستراتيجياتها في المنطقة بالفشل وذلك يمكن إرجاعه لسببين : إما أن المؤسسات المحلية أضعف من أن تتبنى تلك الاصلاحات أو أنها كانت تُعاني من الفساد، وذلك في ضوء غياب التشريعات المناسبة ضد أعمال العنف و الإجرام التي ترتكبها القوات سواء المحلية أو الأجنبية ووجود قادة ورؤساء إقليميين يستغلون المساعدات الخارجية ويقيمون علاقات شخصيه مع رئيس فرنسا سواء هولاند أو إيمانويل ماكرون ومن هؤلاء الرؤساء الإقليمين: رئيس تشاد السابق «إدريس ديبي» ورئيس بوركينا فاسو السابق «بليز كومباوري»[١٩] ؛ وذلك على خلفية معاناة الشعب حيث تعاونت فرنسا مع الشخصيات الاستبدادية مُكرسه وجودها السياسي واستغلالها للشعوب غير مكترثة بما يعانيه تلك الشعوب، كما قد تدخلت فرنسا في منطقة الساحل بعد الحصول على الاستقلال عدة مرات من خلال بعثات حفظ السلام وهذا التدخل أدى إلى التأثير على مصداقيه فرنسا وبالأخص عندما اتضحت العلاقات الفرنسية مع القادة الاستبداديين؛ الأمر الذي أدرك من خلاله الأفارقة أن التدخل الفرنسي ينطوي على غموض استراتيجي وأهداف غير معلنه نتج عن ذلك الإضرار بالتواجد الفرنسي في الإقليم.

وفى هذا الإطار اتخذت الحرب على الارهاب كذريعة لتعزيز نفوذها في القضايا السياسية في منطقه الساحل؛ إلا أنها لم تنجح في تسويه المشاكل الأساسية، كما قد تم إتهام فرنسا بالاستعمار الجديد من قبل مثقفي اليسار المتطرفة، هذا بالإضافة إلى أنه قد تم استهداف حلفاء فرنسا من قبل المتطرفين وذلك عندما

١٦ **أبعاد للدراسات الاستراتيجية**، الحضور الفرنسي في غرب إفريقيا بين محفّزات الهيمنة ومنغّصات البقاء، ٢٠٢٢، الرابط التالي : https://n9.cl/za8hm

١٧ **مركز الدراسات العربية الاوراسية**،التنافس بين القوى العظمي الفرنسية-الروسية في منطقة الصحراء والساحل، ٢٠٢٣، الرابط التالي: https://n9.cl/bdbnfm

١٨ Ali Ahsan,I **retreat:French Influence in the sahel Région,**RIAC,2023, available at: https://russiancouncil.ru/en/blogs/al-ahsan/in-retreat-french-influence-in-the-sahel-region

١٩ **BBC**,ما الدور الذي تلعبه فرنسا في الاضطرابات التي تشهدها دول غرب أفريقيا؟، ٢٠٢٣ ، https://www.bbc.com/arabic/articles/cpezxwl9qkno

تم السماح ببناء قواعد عسكرية عبر منطقة الساحل الأمر الذي أثر على الشعبية الفرنسية في المنطقة على سبيل المثال في مالي عندما تعرض الرئيس» ابو بكر كيتا» لانتقادات لعدم قدرته على حفظ السلام في شمال مالي وزاد من حدة هذا الأمر انتشار التطرف في منطقه الساحل ولكن بالأخص بدولتي بوركينا فاسو ومالي، كما سقطت مناطق واسعة من بوركينا فاسو ومالي في قبضة المسلحين في ضوء معاركهم ضد المؤسسات العسكرية واستمرت الأزمات الأمنية في التزايد في دول الساحل[٢٠] وفي الغالب كان الانحياز الفرنسي سبب واضح للهجمات الإرهابية الأمر الذي دَعّم عدم الاستقرار في المنطقة، حيث أنه في أواخر اكتوبر عام ٢٠٢٢ استدعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا سفيرهما من نيجيريا؛ وذلك بسبب الأحداث الإرهابية الأمر الذي أدى إلى انتشار حالة عدم الشعبية والتوترات المتزايدة في منطقه الساحل بالنسبة لفرنسا والرئيس الفرنسي ماكرون، وقد ازداد الوضع سوءًا بعد إتهام الأمم المتحدة الجيش الفرنسي بقتل ١٩ مواطن في وسط مالي و ذلك خلال غارة جويه عام٢٠٢١[٢١]، أيضا قد أثار التعديل الوزاري الذي تم إجراؤه في ٢٥ مايو ٢٠٢١ توترات بين الحكومتين العسكرية والمدنية، كما قد تم القبض على القادة المدنيين الرئيسين والصحفيين على مشارف قاعده باماكو العسكرية؛ الأمر الذي أدى إلى انخفاض الدعم الفرنسي بين الجمهور في حين أصبح يُنظر إلى روسيا كحليف أكثر موثوقة، كما أثرت وفاة رئيس تشاد» إدريس ديبي» في ٢٠ ابريل ٢٠٢١ بالسلب على التواجد الفرنسي، حيث أنه كان حليف أساسي لفرنسا والغرب في حربهم ضد الإرهابيين الإسلاميين، وذلك لأنه كان في السلطة منذ ٣٠ عاما ولم تنجح أي محاولات لأنقلابات في فترة حكمة، يُضاف إلى ذلك استغلال فرنسا مجموعه غرب افريقيا» الايكواس» لخدمة أهدافها السياسية والاقتصادية في المنطقة.

كما يمكن إسناد فشل استراتيجية فرنسا في منطقه الساحل إلى تركيزها على الجانب الأمني في منطقة غرب افريقيا على حساب التنمية في العديد من الدول، حيث أنها واحدة من المبادئ الأساسية للتخطيط لأي عملية عسكرية الأمر الذي أثار استياء شعوب غرب أفريقيا ورفضهم للنفوذ الفرنسي وتحميل فرنسا المسؤولية الكاملة عن الأزمات التي تعاني منها المنطقة، وظهر هذا بوضوح في الجابون، حيث تم رفع الشعارات في ٤ سبتمبر عام ٢٠٢٣ تنادي بأنهاء التواجد الفرنسي من الدولة، فمن خلال النظر إلى منطقة غرب أفريقيا كانت فرنسا عام ١٩٨٠ هي الدولة الأجنبية المهيمنة في تسع دول؛ أما حاليًا فهي تتواجد في ثلاثة دول فقط.[٢٢]

٤-تراجع نفوذ الاتحاد الأوروبي:

الإتحاد الأوروبي غير مستعد لمواجهة هذه الأزمة الأمنية التي يشهدها الإقليم، حيث تحظى أفريقيا وبالأخص منطقه الساحل بأهمية كُبري للغرب والإتحاد الأوروبي، هذا بالإضافة إلى أن أزمات الطاقة التي مرت بها اوروبا الناجمة عن الغزو الروسي؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة حاجة اوروبا إلى تعزيز شراكاتها مع الدول الافريقية، بينما تُشكل الحرب الروسية الأوكرانية فرصة للدول الأفريقية من أجل تنشيط السياسة

٢٠ Rinald Depagne, **Principles or Pragmatism? How to React to West Africa's Slew of Coups**, Georgetown Journal of International Affairs, 2022, Available at :https://gjia.georgetown.edu/2022/05/05/principles-or-pragmatism-how-to-react-to-west-africas-slew-of-coups%EF%BF%BC/

٢١ Niagalé Bagayoko, **What Went Wrong in Mali? The Future of France's Presence in the Sahel,** ISPI, 2022,Available at :https://www.ispionline.it/en/publication/what-went-wrong-mali-future-frances-presence-sahel-34515

٢٢ Christophe Châtelot, **How West African public opinion turned against France**, Le monde, 2023, Available at :https://www.lemonde.fr/en/le-monde-africa/article/2023/11/03/how-west-african-public-opinion-turned-against-france_6223881_124.html

الخارجية وعدم الانحياز.[٢٣]

قدم الاتحاد الأوروبي ما يقدر بنحو ٨ مليارات يورو بهدف المساعدات الأمنية والإنسانية في منطقة الساحل منذ عام ٢٠١٤ حتى أغسطس ٢٠٢٣، إلا أن الاتحاد الأوروبي قد اتخذ إجراءات لوقف المساعدات المقدمة للنيجر؛ بهدف الضغط على السلطات بعد الانقلاب في البلاد، حيث كانت بروكسل قد خصّصت ٥٠٣ ملايين يورو بهدف تحسين الحوكمة والتعليم وبرامج النمو المستدام في النيجر بين ٢٠٢١ و٢٠٢٤[٢٤].

من أسباب تراجع نفوذ الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي هو استخدامها المساعدات التنموية المُقدمة إلى القارة كورقة ضغط بهدف تحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية في المنطقة؛ وبالأخص ضبط الهجرة غير الشرعية التي تعاني منها الدول الأوروبية، كما إن إحدى أهم الأدوات التي يراقب من خلالها الإتحاد الأوروبي على الهجرة هي «الصندوق الائتماني الاوروبي للطوارئ من أجل أفريقيا»، كما تمثلت المساعدات التي يقدمها الإتحاد الأوروبي إلى أفريقيا ثلث المساعدات التي يقدمها للعالم عام ٢٠١٩، إلا أن تراجع النفوذ الغربي في الإقليم قد أزداد بسبب الانقلابات العسكرية وظهور قادة عسكريين جُدد في الإقليم، الأمر الذي تسبب في إثارة مخاوف دول الإتحاد الأوروبي بشان تأثيره المحتمل على استيراد اليورانيوم لتشغيل محطات الطاقة النووية على المدى الطويل[٢٥]

ثالثًا: تزايد النفوذ الروسي في غرب أفريقيا:

تسعى روسيا لتأكيد نفوذها في أفريقيا في ضوء المنافسة مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية ويزداد الوضع تعقيدًا بالأخص مع وصول المرتزقة الروس من مجموعه فاجنر وانسحاب القوات العسكرية الفرنسية من مالي وبوركينا فاسو والنيجر.

يمثل المتغير الأمني أساس في استراتيجية روسيا في محاولاتها لممارسة نفوذها في منطقة الساحل الأفريقي، وذلك على غرار دورها في دول مثل ليبيا وسوريا وبالتأكيد شرق أوكرانيا، في هذا الإطار وقعت روسيا العديد من اتفاقيات التعاون في المجال الأمني والعسكري وفي الأساس مبيعات الأسلحة الروسية إلى دول الساحل؛ على وجه الخصوص مالي وبوركينا فاسو والنيجر وجمهورية أفريقيا الوسطي، يُضاف إلى ذلك دور «فاجنر» داخل العديد من دول المنطقة بما في ذلك ليبيا ومالي، حيث ان قوات» فاجنر» تمتلك نفوذ سياسي واسع في المنطقة واستغلال مواردها الطبيعية الغنية في المنطقة، كما تستخدمها روسيا لتحقيق أهدافها الجيوسياسية.[٢٦]

ما سبق لا يعني أن الوجود الروسي في المنطقة جديد وذلك لأن روسيا هي الوريث الشرعي للإتحاد السوفيتي، حيث أن تاريخ الإتحاد السوفيتي داخل القارة الأفريقية لدى الشعوب، على الأخص يحظى بتأييد واسع، وذلك في ضوء سياسات الإتحاد المناهضة للاستعمار وتحرير الأفارقة من الرأسمالية من خلال تقديم مساعدات اقتصادية و عسكرية للدول الأفريقية خلال السنوات، يُضاف إلى ذلك العلاقات الاقتصادية بين روسيا والدول الأفريقية حيث أنها خلال السنوات الأخيرة تدفقت

---

٢٣ Frances cacaraso, Frances calenzi, **The Sahel region :a lit must test for EU - Africa relations In a changing global order**, page 5, 7

٢٤ إكرام زيادة ، **الاتحاد الاوروبي القدرات والخيارات بالتدخل في الساحل الافريقي؟**،المركز الأوروبي لدراسات مكافحه الارهاب و الاستخبارات، ٢٠٢٣، الرابط التالي :https://n9.cl/chn

٢٥ **المركز الاوروبي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات**، أمن دولي: ما اهميه دول الساحل الافريقي لأطراف الصراع الدولي، ٢٠٢٣ ،الرابط التالي: https://n9.cl/s6h7y

٢٦ أحمد عسكر، **التنافس الروسي-الأوروبي في الساحل والصحراء: مرشحه وآلاته**، مركز الإمارات للسياسات، ٢٠٢١، الرابط التالي :https://epc.ae/ar/details/brief/altanafus-alruwsiu-aluwrubiyu-fi-alsaahil-walsahrai-majalatuh-wamalatuh

عمليات نقل الأسلحة من روسيا للدول وقُدرت بنسبه ٤٠% من استيراد الأسلحة منذ عام ٢٠١٨، بالإضافة إلى الواردات الغذائية والحبوب التي تتلقاها القارة الأفريقية من روسيا، كما أن مجموعة فاجنر الذي ترعاها روسيا أصبحت متجذره ولها مصالح أمنية في دول مثل السودان وجمهورية افريقيا الوسطى، فهي تقوم بتأمين الذهب و المناجم مقابل حصة من الأرباح تحصل عليها، كما أنها تتواجد في عشر دول وتدعم أهداف موسكو.[٢٧]

وعليه، فإن روسيا تلعب دور كبير في مالي والسودان وجمهورية افريقيا الوسطى وموزمبيق ودول الساحل الأفريقي، وتشكل المساعدات الروسية محور هام في استراتيجيتها تجاه منطقه الساحل الافريقي وبالأخص لمالي وبوركينا فاسو؛ وذلك بهدف تكثيف النفوذ الروسي وتوسيع قاعدة نفوذها في أفريقيا سواء كان هذا النفوذ على الصعيد الرسمي أو غير الرسمي، وذلك عبر التعاون الأمني سواء في هيئه تدريبات واستخبارات ومعدات لعدد من الحكومات الأفريقية، كما برز التنافس الامريكي الروسي في أفريقيا خلال السنوات ويمكن إسناد التنافس الأوروبي الروسي على أفريقيا إلى عدة أسباب لعل أهمها ثقل القارة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث انها تمثل قوة تصويتية فهي تحتوي علي ثلث الأصوات ومن خلال تتبع التصويت على قرارات الأمم المتحدة وبالأخص الجمعية العامة فقد امتنعت ١٧ دولة من دول القارة بمعدل ٥٠% عن التصويت على قرار أممي يدين روسيا بسبب حربها على أوكرانيا وذلك في عام ٢٠٢٢.[٢٨]

يُضاف إلى هذا ازدياد الحاجة إلى موارد الطاقة بعد حرب اوكرانيا، ومن ثم ازدياد حدة التنافس على الإقليم الذي يزخر بالطاقات المتجددة خصوصا الشمسية وطاقة الرياح، والذي يؤكد زيادة تغلغل روسيا في القارة بالأخص في منطقه الساحل هو رفع المتظاهرون علم روسيا بعد انقلاب بوركينا فاسو، ثم بعد ذلك النيجر فقد قام النيجريين أيضا برفع صور الرئيس بوتين وعلم روسيا.[٢٩]

يمكن إسناد هذا إلى عدة أسباب منها أن روسيا تُقدم دعم سياسي لحلفائها في افريقيا وبالأخص منطقة الساحل من خلال دعم الأنظمة الموالية لها والدفاع عن قضايا هذه الدول في المحافل الدولية، علي وجه الخصوص داخل مجلس الامن ومن هذه الدول بوركينا فاسو ومالي والسودان، كما أن روسيا شريك محبب للدول الأفريقية حيث أنها لا تمتلك تاريخ استعماري في القارة مثل الصين وهي أيضا لا تهتم بمدى ديمقراطية أو ديكتاتورية النظم التي تتعاون معها، فهي لا تتبنى مبدأ المشروطية في العلاقات السياسية والاقتصادية؛ على عكس فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أنه في بعض الأحيان قد يتم ربط المساعدات الاقتصادية مقابل تحقيق مبادئ مثل الديمقراطية وحقوق الانسان واستغلال هذا كذريعة بهدف التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأتضح هذا في حاله مالي فقد تزايدت الانتقادات الغربية لانتهاكات حقوق الإنسان في مالي وثبت أن هذا وسيلة ضغط بهدف تقديم تنازلات للغرب، بالإضافة إلى هذا فإن فرنسا قد قامت بتحريض الإيكواس ضد مالي وذلك من خلال ممارساتها لضغوط على مالي.[٣٠]

---

٢٧ Collin Meisel, ADkmszy ManNski **, Why Many Nigeriens Want Russia In and the West Out,** Time, 2023, Available at :https://time.com/6301177/niger-african-support-russia

٢٨ **BBC**, روسيا وأوكرانيا: نفوذ موسكو يتزايد في إفريقيا بينما يركز العالم على الحرب - في الإندبندنت, https://www.bbc.com/arabic/inthepress-61417824

٢٩ احمد عسكر، **كيف تستغل روسيا أزمات الغربي في الساحل**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٢٣، الرابط التالي: https://acpss.ahram.org.eg/News/20980.aspx

٣٠ محمود زكريا، **مزاحمة الغرب :ما أبعاد السياسة الروسية تجاه الساحل الأفريقي؟**، مركز انترريجونال للتحليلات الاستراتيجية، ٢٠٢٣، الرابط التالي: https://n٩.cl/il٥٧٤e

رابعًا: استراتيجية الصين تجاه منطقة الساحل الأفريقي:

يتضح تزايد التواجد الصيني في منطقة الساحل الأفريقي مقابل تراجع النفوذ الفرنسي، حيث تتبنى الصين نهج مقارب لروسيا فهي أكبر مستثمر أجنبي في العمق الأفريقي، تُوجب الإشارة إلى أن الصين تتواجد في أفريقيا منذ عام ٢٠٠٩ وتحافظ على موقعها كأكبر شريك تجاري لأفريقيا بشكل عام و لمنطقة الساحل الأفريقي على وجه الخصوص، حيث أن معدلات التبادل التجاري بين الجانبين تستمر في الارتفاع حتى أصبحت نسبة التجارة الأفريقية مع الصين تمثل٢١% من إجمالي التجارة الخارجية للدول الأفريقية؛ كما ارتفعت معدلات التبادل التجاري بين الصين وأفريقيا بشكل ملحوظ خلال العقدين الماضيين، حيث وصل معدل التجارة بين الجانبين ٢٨٢ مليار دولار عام ٢٠٢٢ بزيادة مقدارها ١٤,٥ % عن عام ٢٠٢١.[٣١] بالإضافة إلى أنها مسيطرة على سوق النفط في منطقة الساحل الأفريقي وهذا ما سوف يتم إيضاحه:

❖ أهمية منطقه الساحل الافريقي بالنسبة للصين:

تُولي الصين اهتمام بالغ لمنطقه غرب أفريقيا بشكل عام وبالأخص منطقة الساحل الأفريقي؛ وذلك يعود إلى عدة أسباب في مقدمتها حمايه مصالح الصين الأساسية في المنطقة الغنية بالثروات المعدنية مثل الليثيوم في مالي و ومصائد الأسماك في موريتانيا والنفط في تشاد وتأمين طرق التجارة في نيجيريا، وقد وتمكنت الصين في تعزيز وجودها في دول المنطقة وذلك من خلال المشاريع المشتركة للشركات الصينية والمشاركة التجارية الصينية مع السياقات المحلية بالمنطقة[٣٢]، وهذه المصالح الاقتصادية لها أبعاد استراتيجية تجسد الطموحات الصينية التي تهدف إلي أقامه قاعدة عسكرية على سواحل الأطلنطي وذلك في ضوء زيادة معدلات الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة العابرة للحدود وانتشار الجماعات والتنظيمات الإرهابية وعدم الأستقرار السياسي في ضوء الانقلابات المتكررة.

تمكنت بكين من أن تزيد من مبيعات الأسلحة لدول الساحل الأفريقي وذلك ضمن استراتيجيتها وتعزيز أهدافها لتكوين حلفاء جُدد وزيادة نفوذها، هذا بالأخص مع تراجع النفوذ الفرنسي في هذه المنطقة وفي ضوء هذا لجئت العديد من الدول الأفريقية إلى الصين بهدف الحصول على الدعم والمشاركة في الحرب ضد الإرهاب و الجريمة المنظمة العابرة للحدود في منطقة الساحل الافريقي، وفي ضوء استغلال الصين لموارد منطقة الساحل يتخذ الحضور الصيني في هذه المنطقة عدة أشكال؛ في تشاد حيث يمثل النفط السلعة الرئيسية في التصدير إلى الصين وتسيطر شركه البترول الوطنية الصينية على إنتاج و إدارة النفط في تشاد منذ عام ٢٠٠٣، هذا بالإضافة إلى مشاريع البنيه التحتية لاستخراج اليورانيوم في النيجر، حيث تدير الشركة النووية الوطنية الصينية وحكومة النيجر مشروع مشترك في منجم، كما قامت شركه جانفينج ليثيوم الصينيه بشراء ٥٠% من حصص منجم جولامينا لليثيوم في مالي عام٢٠٢١، كما قد دفعت ١٣٠ مليون دولار وذلك بهدف تأمين التوريدات وهذا يعود لأهمية هذا المعدن في تصنيع بطاريات السيارات الكهربائية، كما شاركت الصين في تنفيذ مشروعات لدعم التنمية المحلية في دول الساحل مثل مشروع تجديد الطريق السريع الذي يربط النيجر بالتشاد، يُضاف إلى ذلك حصول مالي على مساعدات بمقدار ١١ مليار دولار من الصين لتمويل مشروعين مهمين للسكك

---

٣١ محمد الحمامصي، **مع تصاعد التنافس الأميركي – الصيني – الروسي.. من يفوز بأفريقيا؟**، العرب، ٢٠٢٣، الرابط التالي:https://n9.cl/0q8js

٣٢ حمدي بشير، **توازنات المصالح: لماذا تحافظ الصين على الحياد تجاه انقلاب النيجر؟**، الحائط العربي، ٢٠٢٣،الرابط التالي : https://n9.cl/b9zVp

الحديدية. [٣٣]

وفى هذا الإطار، يتزايد التواجد الصيني في منطقة الساحل الأفريقي، وذلك من خلال شركات الأمن الخاصة الصينية، هذا أيضًا بالتزامن مع زيادة الاستثمارات الصينية في مشروعات البنية التحتية الضخمة داخل القارة، وتستثمر الصين كذلك في مشروعات التعدين، كما ساهم إطلاق مبادرة الحزام والطريق عام ٢٠١٣ في زيادة الطلب على الخدمات الأمنية الصينية التي تمثل جزء كبير من استراتيجية الصين تجاه القارة، حيث توضح المؤشرات تقدم الشركات المملوكة للصين على منافستها الأوروبية من حيث القرارات السريعة و التنفيذ السريع لمشاريعها في افريقيا[٣٤].

كما قد عقدت وزارة الدفاع الوطني الصينية النسخة الثالثة من «منتدى السلام والامن الصيني الافريقي»(خلال فتره ٢٨ اغسطس : ٢ سبتمبر ٢٠٢٣) وقد شارك في هذا المنتدى قرابة ٥٠ دولة إفريقية بالإضافة إلى ١٠٠ من كبار ممثلي الإتحاد الأفريقي، ويهدف هذا المنتدى إلى تعزيز العلاقات بين الصين وزارات الدفاع في أفريقيا وبناء مجتمع صيني أفريقي، كما قد تضمن المنتدى تفعيل مبادرة الأمن العالمي الصينية القائمة على حماية أمن كل دولة وتعزيز التعاون والحوار السياسي واحترام السيادة وسلامة أراضي الدول والتمسك بالحلول السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ كما أكد المنتدى على ضرورة دعم أفريقيا في مواجهة الإرهاب، توجد مجموعة من الدوافع التي مثلت حافز للصين إلى عقد هذا المنتدى تتمثل في تأمين الحصول على الموارد والثروات الأفريقية وبالأخص الذهب، وذلك في ضوء التضخم وتراجع الدولار على مستوى العالم منذ بدء الحرب٨ الروسية الأوكرانية، بالإضافة إلى النفط حيث أن أفريقيا تحتل المركز الثاني في تزويد الصين بالنفط والغاز بعد الشرق الأوسط، كما تهدف الصين حمايه مصالحها في أفريقيا وطرح بديل للنفوذ الامني للقوى الغربية فهي تتبنى سياسة قائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية وعدم دعم التدخل العسكري على عكس فرنسا التي تدعم هذا الاتجاه في النيجر من أجل إعادة محمد بازوم إلى السلطة.

ويمكن إسناد هذا النجاح إلى سببين؛ الأول: وهو أن الصين لا تمتلك تاريخ استعماري في القارة، على عكس الدول الغربية وبالأخص فرنسا الأمر الذي أدى إلى زيادة شعبيتها في المنطقة؛ وبالأخص لدى الشعوب، الأمر الثاني: وهو عدم مشروطيه المساعدات التي تقدمها أو المشاركة في المشروعات[٣٥].

ما سبق يجسد أن الصين تمكنت من تعزيز حضورها في منطقة الساحل الافريقي وذلك من خلال تنويع مجالات التعاون مع دول المنطقة مما يخدم مصالحها الأساسية التي تتجسد في ظل التنافس على الموارد المعدنية النادرة، كما قد استغلت الصين تراجع النفوذ الفرنسي من خلال التعاون في المجال الأمني مع دول المنطقة في ضوء تصاعد التهديدات وتفاقم إنعدام الأمن، إلا أنه توجد مجموعة من العراقيل والتحديات أمام التوسع الصيني في المنطقة، بالأخص تحدي الرأي العام المعارض للوجود الصيني بشكل رئيسي وهذا نتيجة عدم التزام بعض الشركات الصينية بمعايير الاستدامة البيئية والتوسع في الصيد غير القانوني وتلوث المناطق الساحلية والتركيز على استغلال المعادن الأرضية المعادن النادرة؛ الأمر الذي تسبب في إثارة التوترات بين الشركات الصينية والمجتمعات المحلية في دول الساحل، هذا

٣٣ نسرين الصباحي، **تعزيز الحضور: مظاهر وتحديات التواجد الصيني في الساحل الافريقي**،المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٣، الرابط التالي:https://ecss.com.eg/36986/

٣٤ Alessandro Arduino,**Chinese private security firms are growing their presence in Africa: why it matters**, 2022,https://theconversation.com/chinese-private-security-firms-are-growing-their-presence-in-africa-why-it-matters-187309#

٣٥ شيماء محمود، **النسخة الثالثة: دلالات انعقاد منتدى السلام والأمن الصيني–الأفريقي**، مركز انترريجونال للتحليلات الاستراتيجية، ٢٠٢٣، الرابط التالي: https://n٩.cl/٣ef٧٤

بالإضافة إلى اتهامها بالمشاركة في الفساد من خلال مشروعات البنيه التحتية التي يتم استغلالها كستار لممارسات الفساد وزيادة مديونيه الدول الأفريقية[٣٦].

خامسًا: دلالات انسحاب بوركينا فاسو والنيجر من مجموعة دول الساحل:

يمثل انسحاب دولتي بوركينافاسو والنيجر وقد سبقتهم في ذلك القرار مالي من مجموعة دول الساحل خطوة تجسد فك الارتباط مع فرنسا المسيطرة على تكتل G5 منذ تأسيسه، وكان للأوضاع الإقليمية دور واضح في أخذ هذا القرار، كما توجد مجموعة من الأسباب التي أدت إلى اتخاذ هذا القرار وهذا ما سوف يتم إيضاحه فيما يلي:

١-الأوضاع الإقليمية وتأثيرها على قرار الانسحاب:

ساهم حزام الانقلابات العسكرية التي شهدتها منطقه الساحل الافريقي منذ عام ٢٠٢٠ وانقلاب مالي في إعادة تشكل المشهد الاقليمي في المنطقة، وذلك بسبب صعود نخبة عسكرية حاكمة جديدة تتبنى توجه جديد مناهض للنفوذ الغربي والفرنسي بالأخص، الأمر الذي أسهم في توتر العلاقات بين المجالس الانتقالية الحاكمة في دول الانقلابات والدول الغربية وبالأخص فرنسا وتكتل «إيكواس» الذي يواجه حاليًا أزمة هيكلية داخلية تهدد بأنهيار التكتل؛ وذلك في ضوء الاتهامات المتزايدة للتكتل بالتحالف مع فرنسا وأنه أداة لخدمة أهدافها وذلك من خلال فرض ضغوط مستمرة على دول الانقلابات وبالأخص النيجر، ويزيد من الوضع اضطرابًا تنامي النشاط الإرهابي في الساحل وزيادة العمليات الإرهابية التي تنفذها تلك التنظيمات؛ على وجه الخصوص تنظيمي القاعدة وداعش، الأمر الذي يمثل تحدي أساسي للعسكريين الجدد في الساحل الذين قد تعهدوا بالقضاء على الإرهاب في دولهم وتحقيق نتائج اكثر إيجابية وتحسين الأوضاع، وبالتالي إذا لم يتمكنوا من تحقيق تلك الأهداف فإنهم سوف يواجهون خطر تراجع شعبيتهم لدى الرأي العام الأفريقي الذي كان يؤيدهم[٣٧].

الأمر الذي يُسهم في بروز توجهات جديدة خاصة عقب إعلان كلًا من بوركينا فاسو والنيجر في الثاني من ديسمبر عام ٢٠٢٣ انسحابهما من مجموعة دول الساحل الخمس لينضموا إلى مالي التي سبقتهم بالانسحاب في مايو ٢٠٢٢، هذا بمثابة إعلان ضمنيًا انهيار التكتل الخماسي الإقليمي في ظل بروز تحالف ثلاثي إقليمي جديد يضم تلك الدول الثلاث، هذا بالإضافة إلى انسحاب الدول الثلاث من إيكواس يوم ٢٨ من يناير الجاري[٣٨].

٢- دوافع وأسباب الانسحاب:

تتنوع الدوافع التي ساهمت في قرار بوركينا فاسو والنيجر بالانسحاب من مجموعة دول الساحل الخمس وذلك في ضوء التغيرات التي تحدث على الساحة الإقليمية ومن أهم هذه الدوافع: الحفاظ على التأييد الشعبي لتلك النخب حيث تستغل النخب والقادة العسكريون الجُدد مشاعر استياء الشعب الأفريقي ضد الغرب وفرنسا

---

٣٦ مصطفى أحمد مقلد، **شركات الأمن الخاصة الصينية في افريقيا... نفوذ من نوع آخر**، مركز شاف، ٢٠٢٣،الرابط التالي:https://n9.cl/kizp2

٣٧ **مركز الإمارات للسياسات**، نهاية التحالف الخماسي: انسحاب بوركينا فاسو والنيجر من تجمع دول الساحل وآفاق الوضع الإقليمي، ٢٠٢٣، الرابط التالي :-https://epc.ae/ar/details/brief/ensihab-burkina-fasw-walnay-jar-min-tajamue-dual-alsahil-wafaq-alwade-al-iqlimi

٣٨ **BBC**, Ecowas: Niger, Mali and Burkina Faso quit West African bloc, 2023 Available at :https://www.bbc.com/news/world-africa-68122947

بالتحديد الأمر الذي يدفعهم إلى اتخاذ خطوات تصعيدية لضمان حصولهم على تأييد الرأي العام الأفريقي في إقليم الساحل ومن ثم تأييد نفوذها في السلطة، وهي بهذا تحاول توجيه الرأي العام الأفريقي وصناعته بل وإعادة تشكيله من خلال توجيهه على الأزمات الخارجية وتوحيد الصفوف الداخلية والالتفاف على الأزمات الداخلية المتفاقمة؛ وذلك من خلال تعزيز المشاعر المعادية للغرب وفرنسا في الإقليم ويؤكد ذلك ما يتخذه القادة الجُدد لدعم هذا الموقف مثل قرار بوركينا فاسو في ديسمبر ٢٠٢٣ بألغاء اعتماد اللغة الفرنسية كلغة رسمية من البلاد، هذا القرار الذي سبق أن اتخذته مالي في شهر يونيو من ذات العام، الأمر الذي يشكل تهديد للوجود الثقافي الفرنسي في المنطقة مقابل ادعاء احياء الهوية الأفريقية في المجتمعات الأفريقية، كما ساهم تراجع قوة تحالف دول الساحل وذلك لأدراك كلًا من بوركينا فاسو والنيجر فشل التكتل في تحقيق اهدافه الأساسية وعجزه عن تحقيق الأمن والتنمية في منطقة الساحل وبالأخص بعد انسحاب مالي في عام ٢٠٢٢,[٣٩]

خطوة الانسحاب لها دلالات على تراجع النفوذ الفرنسي داخل الإقليم، حيث أن هذه الخطوة تمثل خطوه أساسية في قطع جميع الصلات مع فرنسا التي تمتلك نفوذ كبير في التكتل؛ فهي في الأساس التي أشرفت على تأسيسه عام ٢٠١٤ وقدمت له الدعم المالي، وبالتالي فإن ظهور تكتل إقليمي معادي لفرنسا وهو التحالف الذي أسسته كلًا من مالي وبوركينا فاسو والنيجر، الدول التي تربطهم بالأساس علاقات متوترة للغاية مع فرنسا وذلك على خلفيه نجاح الانقلابات العسكرية في الإطاحة بحلفاء فرنسا الأساسيين في الساحل؛ وهذا أتضح خلال البيان المشترك الذي أصدرته كلًا من النيجر وبوركينا فاسو؛ الذي تضمن الإشارة المباشرة إلى رفض الجانبين خدمة المصالح الغربية على حساب مصالح الشعوب الإقليم، كما أشار البيان إلى طموحات الطرفين بتعزيز الأمن الإقليمي والتنمية في المنطقة، وأن التحدي الأساسي الذي يقع أمامهم هو المؤسسات الإقليمية التي تمتد سياستها لحقب زمنيه استعمارية سابقة هذه المؤسسات الإقليمية، وذلك في إشارة إلى تكتل دول الساحل الخمس المدعوم فرنسيًا، كما أن هذا الانسحاب بمثابة رسالة تهديد للأيكواس نتيجة تزايد التوترات بين كل من بوركينا فاسو ومالي والنيجر و الايكواس وذلك بسبب الضغوط والتهديدات التي يمارسها ضد القادة العسكريين الجُدد، الأمر الذي قد يساهم في دفعهم إلى تعليق عضويه بلادهم أو الانسحاب، بالأخص لأن هذا التصعيد من جانب الايكواس مدعوم من الجانب الفرنسي؛ بهدف تحقيق الأهداف الفرنسية وبالأخص بعد الفشل في التصدي للانقلابات المستمرة والفشل في احتوائها وبروز قادة عسكريين جُدد والإطاحة بالقادة الموالين للنظام الفرنسي؛ من أهم دوافع الانسحاب هو إيجاد بديل لمجموعة الساحل الخمس؛ حيث يمثل اتفاق **ليبتاكو**_جورما الذي تم توقيعه في ١٦ سبتمبر عام ٢٠٢٣ بين كلًا من» مالي والنيجر وبوركينا فاسو» خطوة في التحول من التحالفات الموالية للغرب لخلق وإنشاء تحالف أفريقي يعتمد على إمكانيات الدول الأفريقية لمكافحة الإرهاب ولأول مرة من دون تدخل أجنبي؛ الأمر الذي يعكس التوجه الجديد للقادة العسكريين الجُدد في ضوء رفضهم للانصياع للغرب وفرنسا. [٤٠]

كما قد صرح القائد العسكري للنيجر عبر التلفزيون الوطني إن النيجر ومالي وبوركينا فاسو يتطلعوا إلى إقامة تحالف سياسي ونقدي هذه الخطوة قد تمثل انفصالًا آخر عن الكتلة الإقليمية لغرب أفريقيا، حيث إن التخلي عن الإتحاد النقدي

٣٩ Isaac Kaledzi, **Mali, Burkina Faso and Niger alliance faces uphill Task,** DW, 2023,Available at :https://www.dw.com/en/mali-burkina-faso-and-niger-alliance-faces-uphill-task/a-67632987

٤٠ The Conversation,Burkina Faso, **Mali and Niger have a new defence alliance: an expert view of its chances of success**, 2023, Available at :https://theconversation.com/burkina-faso-mali-and-niger-have-a-new-defence-alliance-an-expert-view-of-its-chances-of-success-215863

لغرب إفريقيا المكون من ثمانية أعضاء واعتماد عملة جديدة من شأنه أن يزيد من عزلة النيجر ومالي وبوركينا فاسو وتحررهم من السيطرة الغربية[٤١].

ينطوي قرار الانسحاب على مجموعة تداعيات ونتائج منها تزايد عدد الدول الممانعة لفرنسا، حيث أن هذا التوجه سريع الانتشار بين الضباط العسكريين في الساحل من الممكن أن يؤدي إلى ظهور انقلابات جديدة في المنطقة وتوسيع نطاق التحالفات الإقليمية المناهضة للنفوذ الفرنسي في الساحل، بالإضافة إلى الضغوط الدولية المتنافسة لاستغلال ثروات المنطقة وذلك في مواجهة توسيع النفوذ الروسي، حيث أن روسيا هي المستفيد الأول من تدهور العلاقات الفرنسية مع دول الساحل؛ وذلك في إطار توجه القادة العسكريين الجُدد للتحالف مع موسكو، الأمر الذي يعني توسيع دائرة النفوذ الروسي في الساحل وإعطاء روسيا ورقة ضغط لتمارسها ضد المصالح الفرنسية وضد الغرب بشكل عام في ذلك الإقليم وفي مناطق استراتيجية أخرى مثل أوكرانيا، الأمر الذي يساهم في تعزيز التنافس الدولي ولكن بسبب هذا فمن المتوقع أن يمارس الغرب وفرنسا ضغوط دولية من أجل إفشال التحالف الجديد في الساحل من خلال عدة أدوات منها حرمان المجموعة من الشرعية الدولية وعدم شرعية الانقلابات أو الاعتراف بالقادة العسكريين الجُدد وقلب الرأي العام الأفريقي وتوجيهه لمعارضة النخب الحاكمة الجديدة[٤٢].

إجمالًا، يمثل انسحاب دولتي بوركينافاسو والنيجر وقد سبقتهم في ذلك القرار مالي من مجموعة دول الساحل الخمس خطوة طبيعية غير مفاجئة للرد على ممارسات إيكواس خلال الآونة الأخيرة، فهي خطوة تجسد فك الارتباط مع فرنسا المسيطرة على تكتل G5 منذ تأسيسه، وهذا يأتي في إطار التحول الدراماتيكي في منطقة الساحل و تدشين مرحلة جديدة تتضمن إعادة صياغة جيوسياسية جديدة للتحالفات الإقليمية والدولية، بالأخص مع تراجع النفوذ الغربي في المنطقة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة النفوذ الروسي كما يدعم هذا النفوذ سيطرة «فاجنر» في أفريقيا، مما يُمهد الطريق أمام روسيا لتدعيم تواجدها في المنطقة، كما تدعم الصين تواجدها في المنطقة فهي تهدف إلي حمايه مصالحها في أفريقيا وطرح بديل للنفوذ الأمني للقوى الغربية؛ فهي تتبنى سياسة قائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية وعدم دعم التدخل العسكري على عكس فرنسا التي تدعم اتجاه التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ كما تقوم بتطبيقه في حالة النيجر من أجل إعادة محمد بازوم إلى السلطة.

٤١ REUTERS, Niger, Mali and Burkina Faso to move toward monetary alliance, Niger leader says, 2023, Available at :https://www.reuters.com/world/africa/niger-mali-burkina-faso-move-toward-monetary-alliance-niger-leader-says-2023-12-11/

٤٢ **مركز الأمارات للسياسات**، ميثاق ليبتاكو-غورما: دوافع تشكُّل تحالف مالي وبوركينا فاسو والنيجر، وآفاقه المحتلة، ٢٠٢٣، الرابط التالي :https://epc.ae/ar/details/scenario/mithaq-libtaku-ghurma-dawafie-tshkkul-tahaluf-mali-waburki-na-fasw-walnayjar-wafaquh-almuhtamala